http://www.lebanonfiles.com/news/449273

مؤتمر صحافي بعنوان "من اجل هيئة لضحايا الاخفاء القسري"

الخميس ١١ تشرين الأول ٢٠١٢

عقد في خيمة الاعتصام في حديقة جبران خليل جبران عند الاولى من بعد ظهر اليوم، مؤتمر صحافي بعنوان: "من اجل هيئة وطنية مستقلة لضحايا الاخفاء القسري"، تحدث فيه رئيس جمعية "سوليد" غازي عاد، رئيس مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب محمد صفا، رئيس المركز اللبناني لحقوق الانسان وديع الاسمر في حضور اهالي المعتقلين والمفقودين في السجون السورية.

عاد
تحدث اولا عاد، فأوضح ان المؤتمر "لتوضيح الكثير من الالتباس الحاصل في الفترة الاخيرة حول قضية المرسوم لتشكيل الهيئة الوطنية لضحايا الاخفاء القسري، حصل التباس كثير في الصحف وحديث كثير واليوم نريد توضيح موقفنا بوجود مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب والمركز اللبناني لحقوق الانسان و"سوليد" ولجنة اهالي المعتقلين في السجون السورية."

اضاف: "النقطة الاولى اطلب من وسائل الاعلام الالتزام بها مشكورة وهو ان الخيمة لها مرجعية واناس تتحدث باسمها وليس كل واحد يقول الاهالي يريدون هكذا ولا يريدون ذلك لا احد سأل اهالي الخيمة ماذا يريدون ولا احد طلب رأيهم ورغم ذلك يقال امام الراي العام ان اهالي الخيمة لا يريدون المرسوم الذي تقدم به معالي وزير العدل، الاستاذ شكيب قرطباوي الى الحكومة بالعكس هم يطالبون بقانون ولا يطالبون بمرسوم."

وتابع: "اما النقطة الثانية وهي انه وخلافا لما يقال عن اختلاف بين بعضنا حول القانون وحول المرسوم اؤكد ان لا اختلاف ابدا واؤكد هنا على مسألة اساسية ان"سوليد" معنية بالقانون الذي يجري الحديث عنه وبالقانون الذي تقدم به النائب حكمت ديب ومعنية بالمرسوم ايضا وكلنا معنيون. الفرق ان القانون يحتاج الى تشريع في مجلس النواب ونحن في الوقت الحاضر ليس باستطاعتنا الحصول على قانون نحن بحاجة الى خطوة عملية تعطينا المجال للبدء بالعمل على ملف المخفيين قسرا وهذه الخطوة العملية اتت من خلال المرسوم، اذا لا تناقض بين المرسوم والقانون، نحن نطالب بقانون لانه اشمل واوسع ونحن نشكر وزير العدل لانه تبنى موضوع تقديم مرسوم الى الحكومة للقيام بخطوة عملية تساعدنا على البدء بعملية البحث عن المخفيين قسرا."

واردف: "انتقل الى النقطة الثالثة والتي ترتبط بالكلام الجاري اليوم حول المرسوم بشأن المخفيين قسرا للاسف اننا دخلنا في البازار السياسي حيث هناك جهات سياسية تقول ان مرسوم المخفيين قسرا ينهي قضية المعتقلين في السجون السورية، وجهة سياسية اخرى تقول ان ملف المخفيين قسرا يتحدث فقط عن المعتقلين في السجون السورية وليس عن المفقودين في لبنان والمقابر الجماعية، هنا اريد ان اوضح مسألة اساسية ان كل لجان الاهل في العالم كله من الارجنتين الى اندونيسيا اتفقت وعملت لسنوات طويلة لايجاد مفهوم موحد حول قضية الاخفاء والمفقودين وهذه الاتفاقية تبنتها الامم المتحدة في كانون الاول ٢٠٠٦ والتي تنص ان كل انسان يحرم من حريته خلافا لارادته عبر الاعتقال والاختطاف او اي طريقة اخرى ومن ثم الجهة المسؤولة عن الخطف والاعتقال او حرمانه من حريته ترفض الافصاح عن مصيره ومكان وجوده يصبح ضحية جريمة ضد الانسانية هي جريمة الاخفاء القسري."

وقال: "اذا اتينا واسقطنا هذا التعريف على ال ١٧٠٠٠ الف حالة في لبنان نجد ان كل الحالات الموجودة عندنا في لبنان هي حالات اخفاء قسري وكل اللجان عملت على هذا الموضوع منذ العام ٢٠٠٨ حتى اليوم حيث قدمنا في ذلك الحين مذكرة الى فخامة رئيس الجمهورية في شهر تموز موقعه من قبل ١٧ جمعية ومنها الجمعيات المعترضة اليوم على المرسوم تقول اننا نطالب بتشكيل هيئة وطنية لضحايا الاخفاء القسري."

وختم: "نحن مع المرسوم ونحن بحاجة الى خطوة عملية تساعدنا للبدء بحل قضية المخفيين قسرا، واؤكد ايضا ان لا تضارب بين القانون والمرسوم. المرسوم يعطينا خطوة للبدء والقانون عندما يتبناه مجلس النواب يحكم اعمال الهيئة ويسير اعمالها وهذا هو مطلبنا في النهاية ان يكون لدينا تشريع حول قضايا الاخفاء القسري."

صفا
بدوره، تحدث صفا باسم مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب ولجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين في السجون الاسرائيلية فقال:" مبارك للجميع المرسوم الذي وافقت عليه الحكومة مبدئيا وشكلت لجنة وزارية هو ثمرة نضال هذه الخيمة وثمرة النضالات والاعتصامات امام المؤسسات الانسانية وثمرة نضالات المنظمات في الاتحاد الاوروبي وامام مجلس حقوق الانسان، واسمح لنفسي ان اقول مبارك لكن هذا الانجاز الذي انتن ايتها الامهات حققتموه وكانت الخيمة هي الرمز لتحقيق هذا الهدف."

اضاف: "ان اهمية هذا المرسوم انه لاول مرة في تاريخ الحكومات في لبنان تعترف الحكومة اللبنانية بقضية المخفيين والمفقودين مجرد ان تشكل الدولة اللبنانية لجنة لمتابعة قضية المخفيين يعني اعترافها بهذه القضية، فيما سابقا كانت تشكل لجان ولكن لم تكن بمثل هذه الجدية وبمثل هذا المرسوم الذي اذا دققنا به كثيرا لا يختلف كليا عن القانون الذي يحكى عنه بأهدافه، وبالنسبة الينا نعتبر المرسوم الذي اقرته الحكومة مبدئيا هو خطوة هامة ونوعية على طريق الالف ميل لمعالجة هذه القضية الانسانية المزمنة التي تم تجاهلها."

وتابع: "اما بالنسبة للملاحظات يمكن ان نطرح جميعنا ملاحظات في المرسوم وعلى القانون بل يمكن ايضا ان نطرح مشروعا يتجاوز المرسوم ويتجاوز القانون نحن هدفنا في النهاية مؤسسة للحقيقة والانصاف ولكن اما ان ننفذ ما نريده نحن واما ان نرفض هذا المرسوم اعتبر ان هذا شيء فيه من المثالية وفيه من عدم النضج السياسي هناك مرسوم على طاولة مجلس الوزراء يجب ان لا نوسع الملاحظات يجب ان نطالب الحكومة اليوم، فالكرة ليست اليوم في ملعب هيئات المجتمع المدني مع احترامي لكل الجمعيات ليست المشكلة اليوم بين مرسوم وبين قانون، نطالب الحكومة اللبنانية ان تترجم موافقتها المبدئية وذلك باعلان تشكيل هيئة المخفيين قسريا ووضع الالية التنظيمية والعملية حتى تبصر النور ويبدأ تنفيذها بغض النظر عن كل الملاحظات ."